حادثة عظيمة في صنعاء وهي أن وزير مولانا الإمام الفقيه حَسَن بن حَسَن بن عُثمان العلفي تمكَّن تمكُّناً كبيراً، وصارت الأمور مقرونة به، وجميع التدبيرات مقصورة عليه، وكان بينه وبين سيدي أحمد ابن الإمام مواحشة بسبب أمور تصدر في مقام الخليفة، وبسبب تقصيره في أرزاق الأجناد، ثم تزايدت الوحشة ولم يسمع الوزير المناصحة منّي له إدلالاً بما له من الحظّ عند الخليفة، وصدرت منه أمور مشعرة بالاستخفاف بكثير من أقارب الخليفة وأصحابه وتقصير في الجرايات التي لقبائل بكيل، حتى كانوا يقطعون الطرق حول صنعاء وينهبون الأموال ويسفكون الدماء، وطال ذلك وأضرّ بالناس وتقطّعت الطرق ووثب كثير من القبائل على الطرق التي بقرب منهم، فجمع سيدي أحمد ابن الإمام أصحابه في التاريخ المتقدم، وطلب الوزير المذكور فأبى، فأرسل إليه جماعة من الجند فوصلوا وقبضوا عليه وعلى جماعة من قرابته فعظم ذلك على الخليفة، وأراد استخلاصه، فأرسل سيدي أحمد جماعة من الجند وأحاطوا بدار الخلافة وقد كان فيها سيدي عبد اللَّه ابن الإمام بجماعة من أصحابه فوقعت حرب، وأرسلتُ إلى الخليفة وأصلحت الأمر على أن سيدي أحمد يكون تدبير البلاد الإمامية إليه، ويكون لوالده بمنزلة الوزير ويبقى الوزير في اعتقاله. وفي أول ساعة من ليلة الأربعاء لعله خامس عشر شهر رمضان سنة ١٢٢٤ أربع وعشرين ومائتين وألف (تُوفي) مولانا الإمام رحمه اللَّه بداره بصنعاء المسماة بدارً الإسعاد، ثم صُلّي عليه في قبة والده المهدي في جمع جمٍّ، وكان الذي صلَّى عليه راقم هذه الأحرف، وقُبر في طرف بستان المتوكّل، ووقعت البيعة لولده مولانا الإمام المتوكّل على اللَّه أحمد بن المَنْصور في الليلة التي مات فيها الإمام، وكنت أول من بايعه، ثم كنت المتولي لأخذ البيعة له من إخوته وأعمامه وسائر آل الإمام القاسِم، وجميع أعيان العلماء والرؤساء. وكانت البيعة منهم في أوقات، واللَّه المسؤول أن يجعل للمسلمين فيه صلاحاً وفلاحاً.

(٣١٦)

(عليّ بن عبد الكافي بن عليّ بن تمام بن يُوسُف بن مُوسَى ابن تمام بن حَامِد بن يَحْيَى بن عُمَر بن عُثمان بن عَليّ بن سِوَار بن سَليم السُّبكيّ تقيّ الدين، أبو الحَسَن الشافعيّ)[1]

ولد أول يوم من صفر سنة ٦٨٣ ثلاثٍ وثمانين وستمائة، وتفقَّه على والده،

(١) ترجمته في: معجم المؤلفين: ٧/ ١٢٧؛ الدرر الكامنة: ٣/ ٦٣؛ النجوم الزاهرة: ١٠/ ٣١٨؛ شذرات الذهب: ٦/ ١٨٠؛ بغية الوعاة: ٣٤٢؛ كشف الظنون: ٢١؛ ١١٨، ٩٣٦، ١٤٨٩؛ =

ودخل القاهرة فاشتغل على ابن الرفعة، وأخذ الأصلين عن القاضي، والخلاف عن السيد البغدادي، والنحو عن أبي حيَّان، والتفسير عن العَلَم العراقي، والقراءات عن التقيّ الصايغ، والحديث عن الدّمياطي، والتصريف عن ابن عَطَاء، والفرائض عن الشيخ عبد اللَّه العماري. وطلب الحديث بنفسه ورحل فيه إلى الشام والإسكندرية والحجاز، فأخذ عن الحُفَّاظ، وولي بالقاهرة تدريس المنصورية وغيرها، وكان الأكابر من أركان الدولة يعظمونه. ولما تُوفي القاضي جلال الدين القَزْويني بدمشق طلبه الناصر في جماعة ليختار منهم من يقرّره مكانه، فوقع الاختيار على صاحب الترجمة فوليها في جمادى الآخرة سنة (٧٣٩) فباشر القضاء بحرمة وعفّة ونزاهة، وأضيفت إليه الخطابة، وولي التدريس بدار الحديث الأشرفية، وطُلِب إلى القاهرة لتولية قضائها فبقي قليلاً ولم يتمّ فأعيد، وكان لا يقع له مسألة مشكلة أو مستغربة إلّا ويعمل فيها تصنيفاً. وقد جمع مسائله ولده تاج الدين في أربعة مجلدات. قال الصفدي: ما تعرَّض له أحد من نواب الشام أو غيرهم إلا أُصيب إما بعزل أو موت، قال الإسنوي في الطبقات: كان أنظر مَنْ رأيناه من أهل العلم ومن أجمعهم للعلوم وأحسنهم كلاماً في الأشياء الدقيقة وأجلدهم على ذلك، وكان في غاية الإنصاف والرجوع إلى الحقّ في المباحث ولو على لسان أحد الطلبة، مواظباً على وظائف العبادات، مراعياً لأرباب الفنون. و(توفي) رحمه اللَّه في ثالث جمادى الآخرة سنة ٧٥٦ ستٍّ وخمسين وسبعمائة، وله شعر جيد، فمنه: [من الكامل]

إنّ الولايةَ ليسَ فيها راحةٌ ... إلَّا ثلاثٌ يبتغيها العَاقِلُ
حُكْمٌ بحقٍّ أو إزالةُ باطلٍ ... أو نفعُ مُحتاجٍ سِوَاها باطلُ

ومن شعره: [من الوافر]

لَعَمْرُكَ إنّ لي نفساً تَسامَى ... إلى ما لَمْ يَنَلْ دَارا بنُ دَارَا[1]
فَمِنْ هَذا أرى الدُّنيا هَباءً ... وَلا أرْضَى سِوَى الفِرْدَوْسِ دَارا[2]

وكان قد نزل عن منصب القضاء لولده تاج الدين بعد أن مرض، ثم عُوفي، ومات بعد أيام في تاريخه المتقدم.

= إيضاح المكنون: ١/ ٢٨٦، ٢/ ٧٤؛ هدية العارفين: ١/ ٧٢٠؛ الأعلام: ٤/ ٣٠٢.

(١) دارا بن دارا: أحد ملوك الفرس.

(٢) هَباءً: لا قيمة لها. الفردوس: الجَنَّة.